

- رئاسة مجلس الوزراء / مجلس الخدمة المدنية

- رئاسة مجلس الوزراء / التفتيش المركزي

## تقرير حول الأعمال الادارية للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة للفصل

الثاني من العام ٢٠٢٠ والبرامج المعدة للعام ٢٠٢١.

### أولاً: في أعمال المديرية العامة للاقتصاد والتجارة

#### 1.1 مديرية حماية المستهلك

قامت مديرية حماية المستهلك بالعديد من الأعمال أبرزها:

##### ١,١,١- في العمل الرقابي:

- تكثيف اعمال المراقبة على نقاط البيع للتأكد من الالتزام بالنصوص القانونية النافذة لاسيما لجهة الالتزام بقرار نسب الارباح التجارية.

- تكثيف اعمال المراقبة على الشركات المستوردة وبالاخص للمواد الغذائية للثبوت من عدم تحقيق ارباح غير مشروعة عبر رفع الاسعار بشكل غير مبرر.

- التأكد من الالتزام بأسعار السلع المدعومة والتقيد بتسليم الكميات المدعومة المصحح عنها في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة.

- تشديد الرقابة على قطاعات تجارية معنية بسلامة الغذاء كالمطاعم والفنادق وCatering والمقاهي والسناك والافران والمطاحن ومستودعات المواد الغذائية والسوبرماركت والملاحم والمسامك لضبط اية مخالفات.

- الاستمرار في التشدد في مراقبة قطاع المولدات الكهربائية الخاصة بهدف حسن تطبيق القرار ١٠٠/١/أ.ت الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦ ومتابعة شكاوى المستهلكين المتعلقة بهذا القطاع،

والتنسيق مع الاجهزة الامنية والقضاء المختص لاتخاذ الاجراءات اللازمة التي تصل الى حد مصادرة المولدات المخالفة.

- تشديد الرقابة على محلات الحلويات والشوكولا والبايسري خصوصاً خلال فترة الاعياد في شهر كانون الاول لضبط اي مخالفات تتعلق بالسلامة الغذائية كما بالاسعار ودقة الاوزان.

- متابعة التحقيق في شكاوى المستهلكين التي ترد عبر الخط الساخن او التطبيق الالكتروني على الهواتف الذكية او صفحات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي.

- التشدد في مراقبة السلع الغذائية وغيرها الخاضعة لصلاحيه وزارة الاقتصاد والتجارة على المعابر الحدودية للثبوت من مطابقتها للمواصفات والنصوص القانونية النافذة قبل السماح بإدخالها الى الاراضي اللبنانية.

- التشدد في مراقبة محطات الوقود للثبوت من نوعية المحروقات وصحة كيل المضخات والالتزام بالاسعار الرسمية ومن عدم احتكار المادة.

- مراقبة مراكز تعبئة الغاز والشركات الموزعة للتأكد من صحة اوزان قوارير الغاز المنزلي ومن التقيد بالاسعار الرسمية ومن عدم احتكار المادة.

- تكثيف اعمال المراقبة على الشركات والمحال التي تتعاطى صناعة وتجارة مواد التعقيم الخاصة بمكافحة الجائحة المستجدة للتأكد من مطابقة هذه المواد للمواصفات المطلوبة.

- مراقبة محلات وشركات المصوغات والمجوهرات والتأكد من الالتزام بالنصوص القانونية النافذة.

وتظهر الارقام في الجدول التالي بعض انجازات المديرية:

عدد عينات المواد الغذائية	عدد المولدات المصادرة	عدد المؤسسات المراقبة	عدد الشكاوى	عدد محاضر الضبط	عدد الدوريات
٤٨٥٠	٢	٦٢٨٠	١٢٥٠	٤٩٥	١٨٢٥

١,١,٢ الشراكة مع المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني:

- القيام بدورة تدريبية لمتعاقدي الجيش وذلك بهدف اشراكهم في العمل الرقابي لمديرية حماية المستهلك من خلال قيامهم برصد المخالفات في الاسواق وإبلاغ المديرية بها لتمكن من ضبط اي مخالفات.
- التنسيق مع وزارتي الزراعة والسياحة وتنظيم دوريات مشتركة بهدف توحيد جهود الادارات المعنية بمراقبة الاسواق الآيلة الى ضبط المخالفات في الاسواق.

## 1.2 مصالح الاقتصاد والتجارة في مختلف المحافظات

### 1.2.1 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الشمال

- ١- جولات يومية دائمة في أسواق الشمال هدفها حماية المستهلك من الاستغلال على صعيد اسعار السلع ونسب الأرباح، والغش في السلع من ناحية النوعية، وناحية الكيل والوزن والاحتكار والامتناع عن البيع، فالمصلحة لم توفر جهداً لتحقيق أهداف مديرية حماية المستهلك على هذا الصعيد.
- ٢- تواجدت المصلحة يومياً في مرفأ طرابلس بهدف الكشف على البضائع و السلع الواردة من الخارج و الخاضعة لتأشيرة وزارة الاقتصاد فكلفت المراقبين مهمة الكشف و أخذ العينات للفحص و التحليل و التأكد من صحة الأوراق و المستندات المرفقة بالبيان الجمركي.
- ٣- تابعت المصلحة بواسطة مراقبيها قضايا السلع المدعومة، و اعتمدت في هذا المجال على ما كانت تزودنا به الوزارة من جداول و اسماء و عناوين و تعهدات لمستوردي هذه السلع و من يتعامل معهم في السوق النهائية من محلات و سوبرماركت.
- ٤- استمرت المصلحة في مراقبة قطاع المولدات الكهربائية و اصحابها و متابعة الشكاوى في هذا المجال للتأكد من التزام ما يصدر من قرارات ذات صلة و نظمت محاضر ضبط بحق المخالفين.
- ٥- أولت المصلحة خلال هذه الفترة اهتماماً خاصاً لمتابعة قضية الطحين المدعوم و الخبز و مطابقتها للقرارات التي تصدر في هذا المجال لما لها من أهمية خاصة.
- ٦- قامت المصلحة بمتابعة الشكاوى الواردة من الادارة المركزية أو التي تقدم بها المواطنون مباشرة عبر اتصالات هاتفية أو بحضورهم إلى المصلحة و قد عالجت المصلحة معظم هذه الشكاوى بوسائل مختلفة و ذلك إما بالتسوية بين الطرفين اذا كانت ممكنة أو بتنظيم محضر ضبط بحق المشكو منه إذا ثبتت مخالفته.
- ٧- التنسيق مع الاجهزة الامنية و تنظيم دوريات مشتركة عديدة بمؤازرة أمن الدولة.

- ٩٤ محضر ضبط: تم تنظيم أربعة وتسعين محضر ضبط بحق المخالفين في شتى أنواع الأنشطة التجارية.
- ١٩٦ صهرج: إجراء مائة وست وتسعين عملية كيل للصهارج و اصدار الشهادات العائدة لها.
- ١٧٠ شكوى: معالجة وتسوية قضايا ومشاكل وردت إلى المصلحة ضمن مائة وسبعون شكوى.
- ٧٦٢ بيان جمركي: الكشف والمعاينة والتأشير على سبعمائة و اثنان وستين بياناً جمركياً عرضت على المصلحة و ٥٧٠ عينة: بلغ عدد العينات المأخوذة مما حوته هذه البيانات من بضائع خمسمائة وسبعين عينة.
- ٥٨ عينة من الاسواق: بلغ عدد العينات المأخوذة من السوق المحلي ثمانٍ وخمسين عينة.
- ٤١٨٥ مؤسسة تجارية: بلغ عدد المؤسسات التجارية التي قام المراقبون بزيارتها أربعة آلاف ومائة وخمسة وثمانين مؤسسة.
- ٨٧٢ كيل محطة: بلغ عدد محطات المحروقات التي جرى الكشف عليها للتأكد من صحة كيلها و التزامها بالأسعار الرسمية ثمانمائة و اثنان وسبعين محطة.
- ١١٦ مولد كهربائي: بلغ عدد المولدات الكهربائية التي راقبتها المصلحة خلال هذه الفترة مائة وستة عشر مولداً.

## 1.2.2 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة الجنوب

- مهمات المراقبة: قام مراقبو المصلحة ب 410 جولة تفتيشية شملت: المحلات والمؤسسات التجارية والسوبرماركت الكبيرة ومستودعات المواد الغذائية لمراقبة تواريخ صلاحية المواد الغذائية والاستهلاكية واسعارها واحتساب نسب الارباح للتأكد من الالتزام بالقرار رقم ١/٢٧٧ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة.
- محال بيع الفروج والملاحم والمسامك ومحال بيع البيض للتأكد من الالتزام بالقرار المشترك رقم ١/١/٥.أ.ت/م تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٨ المتعلق بتحديد اسعار الدجاج واللحوم والبيض ومشتقاتها.
- افران الخبز الكبيرة للتأكد من الالتزام بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ٢٣/ح.ش تاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ لناحية تحديد سعر ووزن رباطات الخبز.
- مراقبة مستودعات بيع الطحين للتأكد من الالتزام بقرار تحديد سعر مبيع دقيق القمح الموحد فئة ٨٥ رقم ٢٦/ح.ش تاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٠ الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة.

- محطات المحروقات ومحطات تعبئة الغاز للتأكد من الالتزام بالاسعار الرسمية للمحروقات السائلة الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه.
- المولدات الكهربائية الخاصة للتأكد من الالتزام بالتسعيرة الرسمية للكيلوات الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه.
- المكتبات: للتأكد من الالتزام بالاسعار الرسمية للكتب الصادرة عن مركز الانماء والبحوث التربوي.
- محال ومراكز بيع الدخان: للتأكد من الالتزام بالاسعار الرسمية للدخان الصادر عن ادارة حصر التبغ والتبناك.
- جرى تنفيذ ٣٩ طلب كيل وورصصة طلبات محطات محروقات ، إضافة إلى المحطات التي أعطي أصحابها خلال جولات المراقبة مذكرات تصليح بسبب وجود خلل في الكيل. وتنفيذ ٦٦ طلب كيل صهاريج محروقات و ١٥ طلبات كيل عدادات صهاريج.
- تم التحقيق ب ١٣٩ شكوى مقدمة مباشرة من أصحاب العلاقة أو محالة من الوزارة واتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها .
- تحليل عينات : من خلال المراقبة على صلاحية المواد الغذائية ومطابقة مواصفات المواد الاستهلاكية مع الشروط القانونية ومطابقة المحروقات مع المواصفة القياسية اللبنانية تم سحب ٣٤ عينة ارسلت جميعها للتحليل في المختبرات المعتمدة (مختبر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الجنوب – معهد البحوث الصناعية)
- جمع أسعار الفواكه والخضار واللحوم: بشكل دوري وإرسال معدل الأسعار الأسبوعي إلى المكتب الفني في الوزارة صباح يوم الاثنين أو الثلاثاء من كل أسبوع.
- قمع المخالفات: بنتيجة الجولات التفتيشية ، تم تنظيم ١٩٦ محضر ضبط بحق أصحاب العلاقة الذين خالفوا الأنظمة والقوانين المعمول بها لجهة عدم التقيد بالأسعار الرسمية المعتمدة أو حيازة وبيع مواد غير مطابقة للشروط القانونية.

### 1.2.3 مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية

إن برنامج مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية ووفقا للصلاحيات المنوطة بها يتمحور حول:

- \* المراقبة الشاملة للأسعار لجهة إعلان أسعار مبيع السلع والمواد والالتزام بنسب الأرباح المحددة
- \* مراقبة تواريخ صلاحية المواد الغذائية.
- \* مراقبة الالتزام بشروط سلامة الغذاء وشروط التخزين في المستودعات.

- \* مراقبة الأوزان و المكايل.
- \* التحقيق بالشكاوى الواردة من مكتب الشكاوى في الوزارة أو الواردة مباشرة إلى المصلحة و متابعتها.
- \* مواكبة الملفات في المواضيع الطارئة:
  - أوزان و أسعار ربطات الخبز.
  - أوزان و أسعار فواتير الغاز السائل.
  - أسعار و مكايل المحروقات.
  - كيل و رصاصة طلبات محطات المحروقات.
  - أسعار بيع البيض و الفروج.
  - أسعار مبيع اللحوم.
  - أسعار و أوزان الطحين.
  - إعلان أسعار الفاكهة و الخضار.
  - أسعار و أوزان العلف الحيواني.
  - متابعة و مراقبة السلع و المواد المدعومة.
  - سحب عينات للفحص الكيميائي و الجرثومي و التأكد من الجودة.

- و قد قام مراقبو المصلحة ب ٤٠٦ جولة تفتيشية شملت:
  - محلات و مؤسسات تجارية و سوپرماركت و مستودعات
  - محال بيع فروج و ملاحم
  - أفران خبز
  - محطات محروقات و محطات تعبئة الغاز
  - مولدات كهربائية
  - باتيسيري و محلات حلويات
  - محال بيع الفاكهة و الخضار بالجملة و المفرق
  - التحقيق ب ١٥٨ شكوى
  - تم سحب ١٤ عينة و أرسلت إلى المختبرات المعتمدة
  - تم تنظيم ١٣٧ محضر ضبط

## ١,٢ مصلحة التجارة

لا شك أن ادارة دعم السلة الاستهلاكية الموسعة وموادها الأولية الزراعية والصناعية بالتعاون مع مصرف لبنان كانت من أهم المهام التي قامت بها مصلحة التجارة خلال النصف الثاني من ٢٠٢٠ وذلك وفقا لأحكام القرار رقم ١/٨٧/أ.ت الصادر عن وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨ حيث تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة دراسة طلبات الاستيراد والتدقيق فيها وإبداء الرأي بشأنها، كما يحق لها الموافقة على الطلب أو رفضه. كما عملت المصلحة على حسن تنفيذ قرار وزير الاقتصاد والتجارة حول منع تصدير أو إعادة تصدير البضاعة التي تم دعم استيرادها ضمن سلة السلع الاستهلاكية الموسعة والمدعومة من مصرف لبنان إلا بموجب إذن تصدير.

اضافة الى ذلك تابعت مصلحة التجارة الملفات التالية:

- الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعوائق والمشاكل التي تنتج عنها، بما فيها عوائق التصدير والاستيراد والتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الـ GAFTA.
- الملفات الخاصة باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.
- تحضير الملفات الخاصة باللجان المشتركة مع الدول العربية.
- ملف العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران.
- ملفات اللجنة الدائمة للتعاون التجاري في منظمة التعاون الاسلامي (الكومسيك).
- ملف غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان.
- متابعة شكاوى المصدرين التي تعترض منتجاتهم المصدرة بموجب الاتفاقيات النافذة.
- متابعة ملفات أخرى لها علاقة بالسياسات التجارية.
- ترخيص المعارض والمهرجانات في لبنان والخارج.
- تسجيل الوكالات الحصرية وفروع الشركات الأجنبية ومكاتب التمثيل.
- المعلومات التجارية والإحصاءات المرتبطة بها.

## ١,٢,١ دائرة التجارة الخارجية

قامت الدائرة بمتابعة المواضيع التالية:

#### ١. اتفاقية أغادير:

قام وزير الخارجية والمغتربين ناصيف حتي بالتوقيع على اتفاقية "أغادير للتعاون الاقتصادي" في اجتماع عقد على هامش الدورة العادية ١٥٣ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إضافة إلى الدول الأعضاء في الاتفاقية: مصر، والأردن، وفلسطين وتونس، والمغرب. إن توقيع الاتفاقية يتيح فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الصادرات اللبنانية الزراعية والصناعية. وتهدف الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في ما بينها ومع الإتحاد الأوروبي، وزيادة التكامل الإقتصادي لا سيّما الصناعي من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية.

#### ٢. اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع دول الميركوسور:

يجري العمل على مشروع اتفاقية بين لبنان من جهة ومجموعة دول الميركوسير من جهة أخرى والتحضير للاجتماع الثالث المشترك المزمع عقده في إحدى عواصم دول الميركوسير للتفاوض حول سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وأهمها الاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة وملحقاتها وخاصة الملحق الخاص بقواعد المنشأ.

- يتبادل الجانبان حالياً وجهات النظر ويتشاوران حول تحديد الموعد المناسب للاجتماع القادم.
- تجدر الإشارة إلى أن لبنان قد أبدى ملاحظاته بشأن مشروع إتفاقية منطقة التجارة الحرة المقترح من جانب دول الميركوسير وعادت الوزارة ووضعت مقترحاتها وملاحظاتها بعد عقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة.

#### ٣. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

متابعة ملف احالة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية مع جدول الالتزامات الخاص بلبنان إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإعداد مرسوم مشروع قانون لإقرارها من قبل مجلس النواب.

#### ٤. الاتفاقية الإقليمية لنظام المنشأ الأورو متوسطي:



- هدف الاتفاقية وضع اتفاقية لقواعد المنشأ لتكون بديلا عن البروتوكول رقم ٤ الملحق باتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.
- ستضمن هذه الاتفاقية تسهيلات لقواعد المنشأ أكثر مما يلحظه البروتوكول رقم ٤.
- وقع لبنان على الاتفاقية في بروكسل في تشرين الأول ٢٠١٤ وتم إبرامها في مجلس النواب.
- تم احالة قانون الاتفاقية الاقليمية لنظام المنشأ الأورو متوسطي الى مجلس الشراكة اللبناني الأوروي لاستصدار القرار اللازم، ويتم متابعة الملف للتأكد من وضع البروتوكول موضع التنفيذ.

#### ٥. ملف البريكست BREXIT:

- تتم متابعة ملف خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروي والمفاوضة على مشروع اتفاقية تستبدل اتفاقية الشراكة في العلاقة مع بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروي.
- تم عقد عدة اجتماعات ومراسلة الوزارات المعنية لتبيان مواقفها من الاتفاقية الجديدة.
- سيتم العمل الى احالة كامل الملف بعد الانتهاء من إدراج ملاحظات الإدارات العامة وفعاليات القطاع الخاص الى وزارة الخارجية والمغتربين ورئاسة الوزراء مع الاقتراحات اللازمة.

#### ٦. ملف الصحة والصحة النباتية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- المشاركة بفعالية في كل من الاجتماعين الخامس والسادس للجنة الصحة والصحة النباتية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذين عقدا عبر خاصية ال Video Conference.
- تابعت اللجنة مناقشة المسودة الأولية للملحق الصحة والصحة النباتية، على ان تقوم في الاجتماعات القادمة بمراجعة شاملة للمسودة الأولية بكامل بنودها بالإضافة الى مناقشة اضافة بند خاص بالتدابير الطارئة للصحة والصحة النباتية.

#### ٧. ملف القيود الفنية المفروضة على التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- حضور الاجتماعين الخامس والسادس للجنة القيود الفنية على التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذين عقدا عبر خاصية ال Video Conference.
- تابعت اللجنة مناقشة المسودة الأولية للملحق القيود الفنية، على ان تتم المراجعة الثانية للملحق في الاجتماعات القادمة.

## ٨- ملف تسهيل التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

### ١,٢,٢ دائرة المعارض والأسواق

قامت الدائرة بمتابعة المواضيع التالية:

١. استقبال طلبات الترخيص للمعارض والأسواق ودراستها واستكمال المستندات المطلوبة وإعداد كتب التراخيص للملفات المستوفية للشروط القانونية.
٢. التواصل مع الفعاليات الاقتصادية من غرف ونقابات لإبلاغها بالمعارض والتظاهرات الاقتصادية العالمية التي تدخل ضمن اهتماماتها.
٣. استصدار القرارات الخاصة بالمعارض والأسواق.
٤. اعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بالمعارض والأسواق.

### ١,٢,٣ مركز المعلومات التجارية

قام المركز بمتابعة المواضيع التالية:

- ١- تحديث المعلومات التجارية حتى آخر كانون الأول ٢٠٢٠ ونشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة.
- ٢- تحديث التشريعات القانونية المتعلقة بالتجارة والمنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة.
- ٣- تحديث كل من الرسم البياني للميزان التجاري (Trade Balance graph) المتضمن للسلع الخمس الأكثر تصديراً واستيراداً، وجدول السلع المصدرة والمستوردة من وإلى لبنان حسب النظام المنسق إضافة إلى الميزان التجاري للبنان مع الدول كافة.
- ٤- العمل على اصدار كتيب ترويجي عن لبنان بحجم الجيب (10 x 15 cm) باللّغة الانكليزية متضمّن مؤشرات اقتصادية واحصاءات ورسوم بيانية اساسيّة تضيوي على مكان القوة في الاقتصاد اللبناني على أن يوزّع في المحافل الدولية (Expo Dubai 2020، الخ...)، أما المحتوى فسيتضمّن، عرضاً وتحليلاً، للمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية مع رسمها البياني للعشر سنوات الأخيرة، ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP growth rate) مع نسبة النمو في القطاعات الأساسية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI inflows to Lebanon) بحسب القطاعات، مجموع الاستثمارات في لبنان حسب القطاعات.

### ١,٣ مصلحة حماية الملكية الفكرية

- قامت مصلحة حماية الملكية الفكرية بمتابعة تسجيل كل حقوق الملكية الفكرية من ملكية أدبية وفنية وملكية صناعية (علامات تجارية - رسوم ونماذج صناعية - براءات اختراع) وجميع الوقوعات القانونية المتعلقة بها. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التسجيلات المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع للبنانيين، زادت بنسبة كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بجائحة كورونا بالنسبة للاختراعات، وبالنسبة للعلامات التجارية، هناك تزايد ملحوظ جداً، فيما يتعلق بتسجيل العلامات التجارية على الفئات التي تتعلق بالإنتاج المحلي، لا سيما الإنتاج الزراعي والصناعي، والأعمال اليدوية والحرفية، والمطهرات والمعقمات والمقطرات، وغيرها بحيث تم تسجيل ٢٣٠٨ علامات من اصل ٤٠٤٦ علامة مقدمة منها ما زال قيد الدرس او بانتظار متابعتها من قبل اصحابها .

- وتم تجديد ٨٢٨ علامة.

- وتم تسجيل ١٥٩ براءة اختراع

- تم دفع ١٣٠٠ رسم سنوي لبراءة اختراع

- تم تسجيل ٢٢ رسم وأنموذج صناعي

- تم تسجيل ١٠١ أثر أدبي وفني

- تم إصدار ٤٠٠ إفادة وصورة طبق الأصل.

- متابعة كل الملفات الجمركية المتعلقة بالتقليد والقرصنة من كل المعابر الحدودية ومن المكافحة البرية، واحالتها الى الجهات المعنية، وتبليغ أصحاب الحقوق، وتنفيذ عمليات التلف وإزالة الدلالات.
- متابعة كل الشكاوى المتعلقة بالتقليد والقرصنة.
- تدريب موظفي الإهراء الملحقين بمكتب حماية الملكية الفكرية.
- استقبال وتدريب المتطوعين من طلاب الجامعات
- تنظيم ورشة عمل شبه إقليمية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO حول معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع بمشاركة خمسة دول عربية عبر تطبيق WebEx.

## ١,٤ مصلحة شؤون هيئات الضمان

قامت مصلحة شؤون هيئات الضمان بإنجاز ١٣٥ طلب سحب ترخيص لمدنوب تأمين و ١٧٣ طلب ترخيص لمدنوب تأمين و ٣ طلبات سحب ترخيص لشخص طبيعي مستقل و ٤ طلبات ترخيص لشخص طبيعي مستقل

وترخيص لشخص معنوي وسحب ترخيص لشخص معنوي وطلب تعديل مدير مسؤول لشركة وساطة تأمين. إضافة إلى إعداد حوالي ثمانية كتب حيث أعيدت المعاملات لنقص في المستندات.

كما تم حضور جلسات ودراسة ملفات مجلس الضمان التحكيمي بصفة مفوض الحكومة في هذا المجلس.

## 1,5 مكتب مقاطعة اسرائيل

إن مكتب مقاطعة إسرائيل في وزارة الاقتصاد و التجارة قد قام بتنفيذ المهام التالية :

- اصدار إفادات عن وضع شركات أجنبية وبواخر بعد التدقيق في السجلات وبعد البحث في المواقع الالكترونية التابعة للشركات.
- التحقيق بوضع أشخاص طبيعية ومعنوية وبواخر لوجود علاقة لهم مع اسرائيل من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقهم.
- إعطاء المجرى القانوني اللازم لكافة المعاملات الواردة إلى المكتب وداخل الإدارة وخارجها، والتنسيق مع الجهات المعنية ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل.
- اتخاذ إجراءات سريعة بشأن البواخر التجارية القادمة إلى لبنان، والشركات الأجنبية المطلوب منها تقديم إقرار بحقيقة علاقتها بإسرائيل، على سبيل المثال الحصول على موافقة استثنائية من دولة رئيس مجلس الوزراء لتسوية وضع الباخرة Volgo Don 207 عن طريق رفعها عن القائمة السوداء، وذلك بعد تقديمها كافة المستندات اللازمة.
- المشاركة في الدورة (٩٤) لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ عبر منصة Microsoft Teams، حيث تم اتخاذ توصيات عديدة تتعلق بحظر ورفع الحظر عن الشركات المطروحة اسماؤها في جدول أعمال المؤتمر.

## 1,6 وحدة الجودة

قامت وحدة الجودة بالعديد من النشاطات والمهام وهي:

أ. متابعة الدعم الفني الاستشاري والتدريبي للمصانع الغذائية

إنّ وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة وفي اطار "دعم الصناعات الغذائية لتطبيق نظام سلامة الغذاء" بهدف تحسين جودة المنتج اللبناني وتقديم سلع سليمة للمستهلكين وتقوية فرص التصدير الى السوق العالمية، تقوم بتقديم الدعم الاستشاري من خلال زيارات تقييمية للمؤسسات المشاركة لتطبيق نظام ادارة سلامة الغذاء ISO 22000:2018 .

ب. متابعة الدعم الفني الاستشاري للمجلس اللبناني للقياس

في اطار متابعة أعمال المجلس اللبناني للقياس، تقوم وحدة الجودة التي تتولى امانة سر المجلس بتقديم الدعم التقني لتطبيق قانون علم القياس/المترولوجيا رقم ١٥٨ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ للتمكن من تطبيقه، بما فيه تحضير بعض مشاريع المراسيم وعقد اجتماعات المجلس الوطني للقياس.

ج. تنفيذ مشروع "منصة وزارة الاقتصاد والتجارة الرقمية".

ووفقا لصلاحيات وسياسة وزارة الاقتصاد والتجارة المتعلقة بـ:

- تعزيز التنمية الاقتصادية في لبنان بشكل عام وزيادة تصدير المنتجات اللبنانية عالية الجودة.
- تطوير وتعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية.
- وضع الدراسات الاقتصادية وما يعود منها للتجارة الخارجية، واعداد مشاريع الاتفاقيات التجارية الدولية.
- تطبيق نظم الاستيراد والتصدير.
- توفير المعلومات والاحصاءات حول تجارة لبنان الخارجية، تزويد رجال الاعمال بمعلومات حول مصادر التمويل في الخارج وتنوعه، تأمين ارشادات تؤدي الى تحسين ظروف التصدير والاستيراد، تأمين المعلومات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والتشريعات الأجنبية ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير...."
- وبما ان مؤسسة رينيه معوض RMF قد وقعت بتاريخ ٢٩/٠٧/٢٠١٩ على مشروع بعنوان "تعزيز صادرات الفواكه والخضروات من لبنان إلى الأسواق الأوروبية والإقليمية"، وهو مشروع ممول من مملكة هولندا، وحيث ان المشروع المذكور أعلاه يتماشى مع سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة التي تعتبر الشريك الرئيسي في المشروع والمستفيد من منصة الكترونية سيتم تطويرها لدعم المصدرين لتصدير المنتجات اللبنانية.

وحيث ان وزارة الاقتصاد والتجارة مؤهلة لدعم المشروع في الإجراءات التالية:

١. تسهيل تنفيذ وتطوير النظام الأساسي للمنصة الرقمية.
٢. تقديم الدعم اللازم لتطوير محتوى منصة رقمية.
٣. تنفيذ البرنامج الرقمي الأساسي وتطويره.
٤. تخصيص موظفين للعمل على النظام الأساسي واستخدامه، وتحديثه وصيانته.
٥. تحديد متطلبات التصدير الى الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.
٦. توفير المعلومات والاحصاءات حول تجارة لبنان الخارجية
٧. تحميل ملخص الاتفاقيات التجارية على المنصة بطريقة سهلة الاستخدام مع الاشارة إلى النقاط والفوائد الرئيسية للاتفاقية المتعلقة بالتجارة
٨. اطلاق المنصة الرقمية موضوع الملف اعلاميا والتعاون مع فعاليات القطاع الخاص المعنية باستعماله والاستفادة من خدماته.

د. تنفيذ مشروع تطبيق نظام الايزو ٩٠٠١ في وزارة الاقتصاد والتجارة

وحيث ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة معنية بدعم وتطبيق نظام ادارة الجودة في الادارات والمؤسسات العامة ذات الصلة، من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري تم التواصل مع شركة ISO Liban الاستشارية لتأمين دعم وحدة الجودة في تطبيق الايزو ٩٠٠١ في المديرية العامة لوزارة الاقتصاد. كما استطاعت وحدة الجودة التواصل مع هيئة المصادقة الدولية المستقلة SGS على التحضير للتدقيق الخارجي ، لإجرائها التدقيق الخارجي للأيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لثلاث أعوام متتالية وذلك دون ترتب أي أعباء مالية على وزارة الاقتصاد والتجارة

١,٧ جهاز حماية الانتاج الوطني

قام الجهاز بالمهام التالية:

- إعداد ملخص حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها في اطار التزامات لبنان مع فرقائه التجاريين لا سيما الاتحاد الأوروبي والدول العربية مع اقتراح الاجراءات اللازمة.
- المساهمة في اعداد مسح الأمم المتحدة العالمي عن تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة لعام ٢٠٢٠ لا سيما القسم المرتبط بالجمهورية اللبنانية.
- الإعداد لزيارة وزير الاقتصاد والتجارة الى دولة الامارات العربية المتحدة والمشاركة في مؤتمر ومعرض الاقتصاد الرقمي نوفمبر ٢٠٢٠.
- متابعة الإجراءات المقيدة للتجارة التي اتخذت بشأن السياسات التجارية في اطار جائحة كورونا تمهيداً لإجابة طلب منظمة التجارة العالمية حول ذلك.
- فرض رسوم اغراق على واردات بروفيل من الألمنيوم من كل من الصين ومصر والامارات العربية المتحدة والسعودية لمدة ٣ سنوات.
- المشاركة في الاجتماعات الاستشارية المتعلقة بالإصلاحات واعادة الإعمار بعد انفجار المرفأ Reforms, Recovery and Reconstruction Framework (3RF). وتقديم الملاحظات ذات الصلة.
- التواصل مع سفارة الصين في لبنان لبحث سبل التعاون بهدف فتح اسواق للمجوهرات اللبنانية في الصين. كما التواصل مع ممثلي نقابة تجار الذهب والمجوهرات للهدف عينه.
- اطلاق محادثات مع the OECD initiative for policy dialogue on global value chains production transformation and development لإعداد مراجعة حول سياسة تحويل الإنتاج ( Production Transformation Policy Review).

اضافة الى ما ورد أعلاه، فقد عملت المديرية العامة للاقتصاد والتجارة على العديد من الملفات نذكر أبرزها:

١,١ الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت وتقييم المخاطر الناجمة عنه من خلال وضع خطة طوارئ مبنية على تحليل المخاطر بالتعاون مع وزارة الزراعة للكشف على كافة المستويات التي كانت لا تزال في المرفأ عند وقوع الانفجار وذلك للتأكد من سلامتها وعدم تعرضها لأي خلل قد يؤثر على صحة وسلامة المستهلك.

- ١,٢ اطلاق الشبكات الموحد للمعاملات الادارية الخاصة بالمديرية العامة للاقتصاد والتجارة وذلك بغية تحديث العمل الاداري واستجابة الى اجراءات مكافحة تفشي وباء الكورونا حيث اصبح بإمكان المواطن أن يقدم ويستلم معاملاته الادارية في موقع واحد دون ان يتكبد عناء التوجّه الى مختلف المديريات والمصالح والدوائر المركزية.
- ١,٣ التعاون مع وزارة الصناعة لوضع آلية استباقية عند وضع أي منتج لأول مرة في الأسواق وذلك استجابة للكم الهائل من المنتجات الاستهلاكية المصنعة محلياً والتي ظهرت في الاسواق نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

## ثانياً: في الصعوبات التي اعترضت التنفيذ

نذكر في هذا القسم من التقرير أبرز الصعوبات التي عترضت التنفيذ وحالت دون الوصول الى كافة الاهداف المرسومة بشكل كامل ويمكن اختصار الصعوبات بالمحاور التالية:

٢,١ جائحة فيروس الكورونا

٢,٢ انفجار مرفأ بيروت

٢,٣ الاوضاع الاقتصادية المستجدة

أما في تفاصيل الصعوبات، فيمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الزيادة المضطردة للشكاوى في الآونة الأخيرة جعل بعضها يتراكم نتيجة عدم وجود الكادر البشري الكافي لمعالجتها.
- عدم تحديث بعض النصوص القانونية النافذة خصوصاً تلك المتعلقة بضبط حركة الأسعار نذكر منها القرار رقم ١/٢٧٧ المتعلق بتحديد نسب الأرباح التجارية.



- عدم وجود قاعدة بيانات قابلة للإستخدام لدى مديرية حماية المستهلك نتيجة لعدم إدخال التكنولوجيا الحديثة ضمن خطة شاملة للعمل الرقابي.
- نقص المعدات الضرورية في اعمال الرقابة في مجال السلامة الغذائية وخاصة لأخذ عينات المواد الغذائية وكذلك في مجال مراقبة محطات المحروقات (مكايل، قباين...)
- تفشي وباء كورونا بوتيرة تصاعدية خطيرة و ما استتبعته من تدابير ادارية "تعبئة عامة واقفال يتجدد بين فترة وأخرى" مما أدى إلى الحد من فعالية عمل كافة الوحدات الادارية لأنه عطلّ الاتصال والعمل المباشرين.
- الوضع الاقتصادي السيء الذي تعيشه البلاد منذ فترة طويلة و المتمثل بانهيار قيمة العملة الوطنية و تغير الاسعار بشكل غير مسبوق، بحيث أصبح من شبه المتعذر تقدير قيمة السلعة الحقيقية ومعرفة ما اذا كانت نسب الأرباح المستوفاة قانونية أم لا.
- التوجه الى خفض النفقات و اعتماد سياسة تقشف قاسية انعكست سلباً على العمل وحسن سيره.
- ضعف شبكة الإنترنت ما يحول في أكثر الأحيان من التواصل بين المديریات و الدوائر في الوزارة والمصالح الاقليمية من أجل إنجاز المهام و متابعة القرارات.
- الأعطال المتكررة للطابعة و السكانر وآلة التصوير ونفاذ الحبر و شح الأوراق الخاصة بالطباعة مما يضطر العاملين الى تصوير المعاملات خارج مراكز العمل لتسيير العمل و ندرة مواد القرطاسية.

ثالثاً: في احوال الموظفين

رغم شغور العديد من المواقع الادارية وتكليف موظفين بهذه المهام، قام فريق العمل في المديرية بجهد مميز خلال هذه الفترة مع كافة الصعوبات التي نواجهها. وقد واجه الموظفون العديد من التحديات يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

٣,١ انخفاض القدرة الشرائية للموظفين

٣,٢ الوضع الصحي والمخاوف من عدوى الكورونا

٣,٣ ارتفاع نسبة المهام الموكلة بخاصة في مجال التجارة (خطة الدعم) وحماية المستهلك (الرقابة على الاسعار ومكافحة الغش)

٣,٤ انخفاض عدد المراقبين المكلفين مراقبة الاسواق

أما في تفاصيل احوال الموظفين، فيمكن ذكر ما يلي:

- تعرّض المراقبين للاعتداءات الجسدية والمعنوية أثناء قيامهم بمهامهم الرسمية ممّا أثر سلباً على نفسيّة ومعنويّات المراقبين الأمر الذي يستدعي زيادة التنسيق مع القوى الأمنيّة خصوصاً لناحية تلبية طلبات المؤازرة.
- عدم إعطاء بدل نقل عادل للمراقبين الأمر الذي يكبّد عليهم خسائر ماديّة نتيجة لاستعمال سياراتهم الخاصة وتأمين المحروقات لها وعدم وجود سيارات لمديرية حماية المستهلك والمصالح الاقليمية الأمر الذي ينعكس سلباً على مراقبة المناطق البعيدة عن الإدارة المركزيّة.
- عدم تثبيت المتعاقدين الحاليين في ملاك المديرية العامة حيث تمّ التعاقد معهم من خلال مجلس الخدمة المدنيّة بموجب مباريات مفتوحة أجريت لهم . ممّا يشعرهم بالغبن وعدم الإستقرار الوظيفي وهذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى إستقالة العديد منهم لصالح إدارات رسميّة أخرى أو حتى للقطاع الخاص حيث فقدت المديرية خلال السنوات الأخيرة عددا لا يستهان به من المراقبين ذوي الخبرة.
- تدهور قيمة الرواتب بسبب انهيار العملة الوطنية الامر الذي انعكس سلباً على معنويات الموظفين وبالتالي على انتاجية العمل.
- يقوم المراقبون بأداء مهامهم من دوريات مراقبة وتحقيقات و خلافه و ذلك باستعمالهم لسياراتهم الخاصة لعدم توفر بدائل نقل خاصة بالوزارة مما يحملهم أعباء تفوق قدرتهم المالية. مع الإشارة أن قطع الغيار و الإطارات و زيوت المحركات أصبحت أسعارها أضعاف ما كانت عليه بسبب تقلب و ارتفاع سعر الصرف

بالإضافة إلى أعمال الصيانة بدل المحروقات حيث أن جولات المراقبة تشمل قرى وبلدات جبلية وبعيدة عن مراكز العمل مما يرتب أعباء مالية إضافية تدفع من جيب المراقب.

## رابعاً: في البرامج المعدة للعام ٢٠٢١

نستعرض في القسم الأخير من هذا التقرير أبرز البرامج المعدة للعام ٢٠٢١ علماً أن تنفيذها متصل بالأحوال العامة لاسيما جائحة كورونا . تركز معظم النشاطات والبرامج لهذا العام على استكمال البرامج التي اطلقت سابقاً واطلاق اخرى تمّ تحديدها بناء على الحاجات والموارد المتاحة.

### ٤,١ في مجال حماية الملكية الفكرية

- إن العمل باعتماد النظام المعلوماتي لإدارة الملكية الصناعية IPAS الذي تديره المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، قد توقف بعد انفجار الرابع من آب وذلك بسبب تضرر الخادم المخصص (Server) علماً أن التحضيرات دخلت مرحلتها النهائية.
- علماً أن هذه العملية بحاجة إلى أقل من شهرين بعد تأمين الخادم المطلوب لتقوم المصلحة باعتماد النظام المعلوماتي الخاص بالملكية الصناعية (IPAS) فيما يتعلق بالعلامات التجارية خلال الشهرين المقبلين كحد أقصى، على أن يتم استكمالها ليشمل براءات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية على مراحل.
- إنهاء العمل بمشروع الارشفة الإلكترونية بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية (OMSAR)، حيث أن المشروع تم تنفيذه ونقوم بالتعاون مع مؤسسة المحفوظات بنقل كامل الأرشيف إلى المؤسسة.
- علماً أن الشركة قامت بإنجاز الأعمال في مبنى الوزارة، تحت إشراف مصلحة حماية الملكية الفكرية لجهة التقيد بالموصفات المطلوبة للأرشفة وتسلم الملفات وتصنيفها.

- متابعة العمل على إعداد برنامج إدارة وربط الملفات في وزارة الاقتصاد والتجارة والذي تلعب مصلحة حماية الملكية الفكرية دور الربط بين الوزارة "Document Management System" بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية (OMSAR)، حيث أن المشروع المذكور في طور التلقيم.
- استكمال تطوير وتعديل النظام الالكتروني المعتمد حالياً الذي تقوم به شركة خاصة وذلك عبر دعم مالي من " جمعية العلامات التجارية BPG " لتسجيل العلامات التجارية عبر البوابة الالكترونية (Online Portal) الذي يعاني من عدة ثغرات وبالتالي إلى ازدياد عدد الشكاوى من مقدمي الطلبات لأسباب تقنية بحتة، مما يؤدي إلى متابعة المعاملات مع موظفي المصلحة عبر الهاتف والحضور شخصياً إلى الوزارة، علماً أن هذا المشروع توقف بعد الانفجار بسبب تضرر الخادم (Server) وعدم وجود بديل عنه حتى الساعة.
- كما سيتم متابعة رسم سياسة وطنية للملكية الفكرية في لبنان بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- متابعة العمل على تطوير مشاريع القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية لجهة توافقها للإتفاقيات والمعاهدات الدولية، والإستفادة من المرونات التي تمنحها هذه الإتفاقيات والقوانين وتم رفع عدد من الإتفاقيات الدولية إلى مقام مجلس الوزراء لا سيما منها إتفاقية التعاون بشأن براءات الإختراع ليصار إلى إحالتها إلى مجلس النواب وإقرارها، بالإضافة إلى عدد من مشاريع القوانين.
- العمل على إعداد هيكلية عصرية ومتطورة لمكتب حماية الملكية الفكرية، تأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية المطلوبة لإدارة المكتب وتطويره، أسوة بمكاتب الملكية الفكرية المتطورة. وتهدف إلى:
  ١. توسيع الخدمات الإلكترونية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
  ٢. القدرة على توظيف الكوادر البشرية المتخصصة وتثبيت المتعاقدين في مصلحة حماية الملكية الفكرية.
- الموافقة على إطلاق وإعتماد " مكتب الملكية الفكرية الصديق للبيئة " بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- التصديق على إتفاقية تفاهم MoU بين مكتب حماية الملكية الفكرية ومكتب الملكية الفكرية الأوروبي EUIPO.

## ٤,٢ في مجال برامج وحدة الجودة

- العمل على مشاريع الكومسيك
  - مواءمة معايير الأغذية الزراعية
- يهدف المشروع إلى توسيع الفرص الاقتصادية للمنتجين من خلال تعزيز التقييس، تقليل الحواجز التجارية وتنسيق المعايير بين منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز الوصول إلى الأسواق من أجل تفاعل تجاري أكثر سلاسة بين منظمة التعاون الإسلامي.
- مكنته وزارة الاقتصاد والتجارة
- أدى الانتشار السريع للتكنولوجيا الذي تسارع انتشاره بسبب الوباء إلى حاجة ملحة للشركات والحكومات للتكيف. العديد من الإدارات في لبنان غير حاضرة للتحويل الرقمي كما لا يتمتع الموظفون العموميون إلا بقدر ضئيل من المهارات أو المرونة للتكيف. لمواجهة هذه التحديات ، تحتاج الحكومة إلى تبني التكنولوجيا وتحديث برامج التدريب لتزويد عمالها بأفضل المهارات. لقد دفع الوباء المجتمعات إلى نقطة انعطاف حيث لم يعد احتضان التكنولوجيا خيارًا بل ضرورة كما جعل الموظفين أكثر عرضة للخطر. تحتاج الإدارة اللبنانية إلى الخبرة والمعرفة للتحويل إلى تسهيل الإجراءات والتخفيف من آثار COVID19 عن طريق تقليل التعرض بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وبيئة أعمال أفضل للمستقبل. وبما إن تركيا عضو رائد في الكومسيك ونجح في تنفيذ التحويل الرقمي الحكومي قد تم التقدم بمشروع لتبادل الخبرات والتعلم من التجربة التركية.
- متابعة مشروع المنصة الالكترونية
- قد تم اختيار الشركة التي ستقوم ببناء المنصة الإلكترونية كما تم انشاء فريق عمل من موظفي الوزارة لتدريبهم لكتابة التقارير الازمة للمنصة.

## - مشاريع ال TAIEX مع مفوضية الاتحاد الاوروبي في لبنان

التنسيق مع مفوضية الاتحاد الاوروبي لتحضير وتنفيذ نشاطات ذات صلة بدعم الاقتصاد اللبناني ممولة من الاتحاد الأوروبي :

- \* اقتراح تعديل دور وزارة الاقتصاد مع الاطلاع على النموذج المطبق في الدول الأوروبية
- \* اقتراح اطار تطبيق المسؤولية الاجتماعية CSR في المؤسسات لا سيما الصغيرة والمتوسطة

## ٤,٣ في مجال حماية المستهلك والمصالح الاقليمية

- تكثيف الرقابة لدراسة حركة الأسعار في الأسواق وضبط أي محاولات إرتفاع غير مبررة خصوصا في حال إنخفاض سعر صرف الدولار.
- العمل على تشكيل لجان بمقتضى المادة السادسة من المرسوم الإستراحي ٨٣/٧٣ المتعلق بحيازة السلع والمواد والحاصلات والإتجار بها من أجل تحديد أسعار بعض السلع الأساسية والرئيسية.
- إعداد خطط لإجراء مراقبة جغرافية تتركز في المناطق البعيدة عن الادارة المركزية.
- تكثيف الدوريات لمراقبة اسعار السلع المدعومة .
- تكثيف اعمال الرقابة على محطات المحروقات للحؤول دون احتكار المشتقات النفطية.
- التركيز على مراقبة الافران والكشوفات على المخابز العائدة لها والتثبت من توفر شروط تخزين للطحين والمواد الاولية ونوعية العجين المعد لتحضير الخبز و سحب عينات لإجراء الفحوصات المخبرية.
- تفعيل التعاون مع المديرية العامة لأمن الدولة خصوصا لمراقبة قطاع المولدات الكهربائية الخاصة ومصادرة المولدات المخالفة لمضمون القرار رقم ١٠٠/١/أ.ت
- الاستمرار في دراسة بيانات الشركات النفطية المتعلقة بحركة توزيع مادة المازوت ومقارنتها مع تلك الواردة في المنشآت النفطية في الزهراني وطرابلس .
- متابعة العمل مع بلدية مدينة بيروت لإيجاد آلية مشتركة لمراقبة المولدات الكهربائية الخاصة.
- تسليط الضوء على عمل المديرية من خلال تكثيف التغطية الإعلامية لكافة أنشطة أعمال الرقابة لتعزيز ثقة المواطنين بالمديرية.
- إدخال التعديلات القانونية لتوسيع ملاك مراقبي مديرية حماية المستهلك تمهيدا لتثبيت المراقبين الحاليين وإجراء مباراة مفتوحة لتعيين العدد الباقي مما ينعكس إيجابا على إعادة تكوين العنصر البشري في المديرية ويعزز فعالية المراقبة.

- وضع آلية جديدة للمراقبة تركز على قاعدة البيانات وتحليل المخاطر تستخدم بها وسائل التكنولوجيا الحديثة للتتبع كـ GPS.
- تنظيم دورات تدريبية لمراقبي المديرية لزيادة قدراتهم ونتاجيتهم في مجالات متعددة من السلامة الغذائية الى طرق التحقيق في الشكاوى مروراً بعملية كيل الصهاريج وعدادات المضخات وغيرها من المواضيع في اطار المهام المتنوعة الملقاة على عاتق المديرية.
- المشاركة في ندوات وورش عمل بدعوة من المنظمات العربية والدولية المعنية بحماية المستهلك وذلك لتبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة والاطلاع على تجارب الدول الاخرى وانتقاء ما يناسب الواقع اللبناني لتنفيذه.
- استمرار التعاون مع الجامعات من خلال برنامج تطوع الطلاب للقيام بمؤازرة مراقبي المديرية في جولاتهم الرقابية في الاسواق مما يساهم في زيادة انتاجية الدوريات كما يساهم من ناحية اخرى في نشر الصورة الحقيقية الشفافة للمديرية والوزارة في محاولة لتغيير الفكرة النمطية السائدة لدى المجتمع اللبناني عن الادارات العامة. كذلك الاستفادة من المتطوعين الذين ابدوا رغبة بإجراء دراسات ميدانية بإشراف من خبراء التغذية والزراعة في الوزارة في مواضيع محددة مثل البيانات التغذوية على السلع الغذائية.
- تفعيل عمل المجلس الوطني لحماية المستهلك المنشأ بموجب المادة ٦٠ من القانون ٢٠٠٥/٦٥٩ لما له من انعكاس كبير على صون حقوق المستهلك.
- العمل على تعديل بعض مواد قانون حماية المستهلك لاسيما لناحية اعتماد آلية حديثة وسريعة لفرض الغرامات وتحصيلها من المخالفين ممّا يشكّل رادعاً يحدّ من حجم المخالفات في الأسواق..

#### 4.4 في مجال مكتب مقاطعة اسرائيل

فإن خطة العمل المقترحة لمكتب مقاطعة إسرائيل خلال العام ٢٠٢١ هي كالتالي:

- وضع التوصيات المتخذة في المؤتمر (٩٤) لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل، موضع التنفيذ بعد المصادقة عليها من مجلس الوزراء ونشرها في الجريدة الرسمية وابلاغ اصحاب العلاقة والادارات المختصة بها.
- متابعة التنسيق مع الجهات المعنية في المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك والأمن العام والجيش اللبناني ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي للمقاطعة من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال وجود أية مخالفة للمبادئ العامة لمقاطعة اسرائيل.

- المشاركة في المؤتمرات القادمة لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل، بهدف مناقشة ومتابعة المواضيع التي تقدم بها لبنان في الفصل الأخير من العام ٢٠٢٠، وما سيتم طرحه خلال العام الحالي توصلًا لاتخاذ القرار النهائي بشأن أي رفع أو ادراج على القائمة السوداء.

#### ٤,٥ في مجال مصلحة التجارة:

١- العمل على توضيح المرسوم رقم ٢٣٣٩ الصّادر في ٦ نيسان ١٩٩٢ لجهة تبيان ماهية المواد الغذائية ومواد التّظيف التي لا يسري عليها بند حصر التّمثيل التّجاريّ، باعتبار أنّ المقصود بإخراج هذه المواد من نظام الوكالة الحصرية هو الحفاظ على معدلات أسعار تكون في متناول المواطنين وخاصة من ذوي الدخل المحدود، باعتبارها مواد ضرورية للأسرة. ولذلك فإننا نجد بأن بعض المواد، وإن كانت مصنفة من المواد الغذائية، فهناك إشكال في تصنيفها لجهة اعتبارها كمواد ضرورية أو كمالية طبقاً لأسعارها المرتفعة، والطلب عليها يكون من الفئات ذات المداخيل العالية (كأصناف الشوكولا المرتفعة الثمن وكذلك بعض المواد الغذائية الأخرى كالكايفار وال saumon fumé والزعفران وغيرها).

٢- العمل على تحديث القانون الصّادر بالقرار رقم ٩٦، تاريخ ١٩٢٦/١/٢٠، المتعلّق بالشركات الأجنبية الرّغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أنّ هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونية لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعض الإشكالات القانونية في التفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل.

#### ٤,٦ في مجال جهاز حماية الانتاج الوطني:

- الموافقة على تنظيم هيكلية جهاز حماية الانتاج الوطني وفق ما تم الاتفاق عليه سابقاً (زيادة عدد العاملين في الجهاز مع تحديد المهام الموكلة لكل منهم)
- مساعدة الصناعة المحلية التي تتعرض لضرر من الواردات على تقديم شكاوى الى الجهاز في حال توفر الشروط القانونية اللازمة.
- متابعة الشكاوى التي اتخذت فيها قرارات - (المنيوم، ... )
- التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة طلب شركة extrucoat لإعفاءها من الرسم المفروض عليها.
- متابعة اختبار the Document Management System and Workflow المتعلق بمعاملات جهاز حماية الانتاج الوطني بالتنسيق مع OMSAR.
- اعداد التعديلات على قانون حماية الانتاج الوطني ومرسومه التنظيمي.
- اعداد نظام Alert System خاص بالواردات بالتعاون مع AUB



- متابعة اعداد صفحة خاصة بحماية الانتاج الوطني على موقع الوزارة الالكتروني.

كما ستسعى المديرية العامة للاقتصاد والتجارة الى تفعيل العمل في مكاتب الوزارة عند المراكز الحدودية لاسيما في مرفأ بيروت وتجهيز المراكز بما يلزم للممارسة نشاطها بشكل فعال اضافة الى ربط مكاتب الوزارة عند المراكز الحدودية لتفعيل التواصل والتنسيق بينها.

وفي الختام، يمكننا اعتبار أنه تحقق البرنامج العام المخطط له للمديرية العامة للاقتصاد والتجارة رغم الصعوبات التي واجهت كافة العاملين و التي لم تمنعهم من تنفيذ وإتمام المهام خاصة في ظل جائحة كورونا و ما استوجبت من صدور قرارات التعبئة العامة المتتالية و التي كانت تقضي بإقفال عدد كبير من القطاعات كما أنه توجب اعتماد نظام المناوبة بين الموظفين و نظام المفرد و المزدوج لأرقام السيارات وبالرغم من كل تلك المعوقات لم تحوّل من حضور الموظفين الى مراكز عملهم للقيام بواجباتهم الوظيفية و تحمل المسؤولية حماية للمصلحة العامة وخدمة المواطنين.

---

انتهى التقرير